

التفوق الدراسي سلاح بسطاء مصر لتحقيق العدالة الاجتماعية

مدارس الفقراء المصدر الأهم لتخريج كفاءات علمية قادرة على التغيير



طريق العلم مشورع

والتطوير مستقبلا، لأنه ولد من رحم الشقاء وتحمل المسؤولية ولم يترب على الرفاهية والاسترخاء والإهمال. وأضافت لـ"العرب" "أن الفكر الاستثماري الذي أصبح يسيطر على مسؤولي التعليم في مصر، لن يجني سوى الخراب للمدارس الرسمية، مقابل التوسع في نظيرتها الخاصة والدولية، ما يقود إلى تعميق الطبقة والفوارق الاجتماعية، واقتصار فرص التعليم على من يمتلك المال، وليس من يمتاز بالمهارة والفكر والتميز العلمي. عندما يتحول التعليم إلى سلعة تستهدف المقتردين فقط، سوف يتحول المجتمع إلى عنصري بامتياز".

تضمن الخطورة الاجتماعية في أصحاب الفئة الثانية من الطلاب وأسرهم، فلا يتحكون سوى بأعمالهم من الطبقة ذاتها التي ينتمون إليها ويدرسون معهم، وتكون أغلب حياتهم بمستواهم التعليمي كنوع من الوجهة الاجتماعية، حتى أن صداقاتهم تكون بشكل انقائى، وأحيانا يلجأ طبقة منهم إلى بناء صداقة مع أبناء طبقة أقل ليمارسوا الاستعلاء عليهم، باعتبار الأغنى والأوفر حظا في عيش حياة الرفاهية والتحرر.

ويقر مراقبون أنه لا مانع من الاهتمام الحكومي بالتوسع في إنشاء مدارس استثمارية تستهدف طبقة اجتماعية يعينها تبحث لأبنائها عن الراحة والرفاهية مع التعلم، شريطة أن تكون هذه النوعية من المدارس متكاملة لنظيرتها الرسمية، وليست بديلة عنها، مع حماية المساواة في الرعاية والاهتمام، أو على الأقل إظهار نية الإصلاح والتطوير ولو على مراحل متلاحقة.

وتعتمد المدارس الاستثمارية التي تدعمها الحكومة على نوعين من التركيبة المجتمعية للسكان، النوع الأول هو الطالب الذي ينتمي إلى أسرة تدرجت حياتها ومررت بظروف كل الطبقات، والفئة الثانية والمتوسطة والميسورة، حتى استقرت في نهاية المطاف وسط الطبقة

المصرية مطالبة بأن تقتنع سريعا بأن المدارس الحكومية مهما بلغت سلباتها، فإنها تظل قادرة على تخريج نوابغ يستطيعون تحمل مسؤولية أي تغيير اجتماعي وسياسي في المستقبل. وتتوسع المدارس في مصر حسب القدرات المالية للأسر، وأصبحت هناك مدارس حكومية للبسطاء بعضها تأسس منذ 50 عاما ولم تمتد إليه يد التطوير والإصلاح، وأخرى تجريبية للأسر المتوسطة وتبلغ مصروفاتها نحو مئة دولار، وثالثة بابانية للأهالي التي تستطيع توفير 10 آلاف جنيه سنويا (600 دولار) وأخرى خاصة ودولية لإبناء الطبقة الميسورة، ما أدى إلى اختلاف الثقافات والقيم الاجتماعية وتشعب الأحلام والطموحات لدى الطلاب وأسرهم، وغياب العدالة الاجتماعية في فرص التعليم.

وقال طارق نور الدين لـ"العرب"، إن العدالة الاجتماعية لا تتحقق في أي بلد ما دامت فرص التعليم غير متساوية، وعندما يتساوى المقتردون ماليا بالمقتردين علميا بمجهودات ذاتية، فلا حديث عن وجود عدالة أو تكافؤ في الفرص، لأن العدالة تتحقق عندما يتمكن كل فرد في المجتمع من الارتقاء الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي بناء على معايير الجدارة.

وتتجسج الحكومة في مصر بوجود أزمة اقتصادية تحول دون توفير 100 مليار جنيه (600 مليون دولار) لبناء مدارس جديدة، مع إصلاح القائم منها بالفعل، في حين يشير الواقع إلى أنه بإمكانها توفير هذه المبالغ، بدليل قيامها بإنشاء مشروعات تنموية وشبكات طرق بمبالغ تتجاوز أضعاف الرقم المطلوب. وقالت رويدة إبراهيم -إحدى أوائل الجمهورية في البكالوريا المصرية- إن "الحكومة لا تدرك أن الطالب الذي تفرد بالتميز العلمي في ظروف أسرية واجتماعية بالغة القسوة، هو القادر على القيادة الأمانة لسفينة الإصلاح

إداريا في إحدى المدارس، أن التحق بالجامعة الأميركية، وتفوق وأكون أحد أساتذتها، أو مسؤولا بارزا في الحكومة بحكم دراستي الأجنبية، ولأنني ادركت صعوبة الحلم لعدم توافر المال، كان البديل الوحيد التفوق الدراسي والحصول على منحة مجانية تؤهلني لتغيير واقع عائلتي".

لا ينكر أحمد شعوره الدائم بأن هناك دوائر حكومية تريد إقصاء أبناء الطبقة البسيطة عن الوصول إلى مناصب حيوية، رغبة منها في أن تكون زمام الأمور بيد أصحاب المال والأعمال والرأسماليين والعائلات الكبيرة في الدولة، لذلك تشجع هذه الدوائر على التوسع في التعليم الاستثماري، مقابل إهمال المدارس الحكومية وتضييق الخناق على أبنائها، لتغلق أمامهم منافذ الوصول إلى القيادة.

وأضاف أن مشكلة الحكومة في مصر أنها تقتصر في إصلاح التعليم على تطبيق نظم تربوية أوروبية في مدارس استثمارية تخاطب أبناء طبقة اجتماعية يعينها وتستطيع التعايش مع الثقافات الغربية، وفي المقابل وجدت أن اتفاق المليارات على مدارس رسمية مجانية بغرض التطوير والإصلاح، يكبد خسائر جسيمة، منها ما يرتبط بالمال، ومنها ما يتعلق بالمجهود والوقت، فكان التفوق العلمي الخيار السهل أمام أبناء البسطاء لتعويض تجاهل الحكومة لهم.

عبء ثقيل

أزمة الكثير من المؤسسات الحكومية في مصر أنها أصبحت تعتبر التعليم الرسمي الذي يستهدف أبناء البسطاء، عبئا ثقيلا يجب التخلص منه في أقرب وقت ممكن، بعد أن كان إصلاحه وتطويره والتوسع في منشأته واجبا وطنيا وحقا دستوريا، وبالتالي ترى أن مخرجاته لم تعد ذات قيمة تذكر في تحضر المجتمع، والبديل أن تكون هناك مؤسسات تعليمية متطورة تستهدف أبناء طبقات اجتماعية ميسورة، لضرب عصفورين بحجر واحد، الأول تخريج قادة مستقبل منهم، والثاني أن ذلك لن يكلفها شيئا.

ثمة معضلة أكثر تعقيدا ترتبط بنظرة الحكومة في مصر لتطوير وإصلاح التعليم الرسمي، مقابل نظرة البسطاء أنفسهم، فهي تعتبر أن مسار الإصلاح يبدأ ببناء العقول قبل الجدران، أي من خلال تعميم التعلم الإلكتروني باستخدام أجهزة إلكترونية على غرار التابلت. وحتى عندما قررت ذلك، أخفقت في المهمة، في حين أن الفئة المستهدفة من التعليم الحكومي لا تريد أكثر من الحد الأدنى للخدمات، مثل حمامات نظيفة وقاعات تدريس أدمية ومعلمين مبرزين.

لم تكف الحكومة بتشجيع التعليم الموازي، إنما أيضا تراخت عن الحفاظ على ما تبقى من هبة التعليم الرسمي. فمثلا، أصبح المعلم يتشغل بالدروس الخصوصية ويهمل واجباته الأساسية، وكثيرا ما يتقاعس عن تدريس المنهج في المدرسة بشكل متعمد، طمعا في دفع التلاميذ إلى الحصول على دروس خصوصية لدعم راتبه الهزيل، وكل ذلك يحدث تحت عين وزارة التربية والتعليم، التي نخشى معاقبة المعلمين على التقصير فتكون النتيجة قيام المعلمين بطلب زيادة الرواتب، والحكومة لا تمتلك رفاهية المال.

كانت النتيجة الطبيعية للتوسع في المدارس الاستثمارية على حساب إصلاح نظيرتها الحكومية في مصر، وجود فجوة مجتمعية شديدة التعقيد، تكمن خطورتها في أن الحكومة ذاتها هي التي تقود هذا الحراك، بذريعة البحث عن بدائل جديدة لإنهاء أزمة الكثافات الطلابية، وبدلا من بناء مدارس حكومية جديدة تستهدف الطبقة الاجتماعية الأكبر في التركيبة السكانية -البسطاء ومتوسطي الدخل- لجأت إلى إنشاء مدارس حملت شعارا للأغنياء فقط. ورأى طارق نور الدين، الباحث والخبير في السياسات التعليمية، أن الاعتماد على أن تقوم المدارس الاستثمارية بدور بديل عن نظيرتها الرسمية لرفع العبء عن الحكومة، لن يجني سوى المزيد من التقسيم الطبقي للمجتمع، ويهدر الكثير من الموارد والقدرات البشرية الهائلة التي تتمتع بكفاءات علمية، وبالتالي فإن الدولة

وضع أبناء البسطاء في مصر الحكومة في موقف حرج، بعدما اكتسحوا المراكز الأولى في نتيجة البكالوريا (الثانوية العامة) عام 2019، ما يعكس أن إستراتيجية تطوير التعليم تسير عكس بوصلة المجتمع، لأنها تركز على التوسع في إنشاء مدارس ذات طبيعة استثمارية، وتخاطب طبقة اجتماعية يعينها من أصحاب النفوذ المالي، دون تحسين بيئة التعلم في مدارس النابغين والتميزين من أبناء الفقراء والكادحين ومتوسطي الحال.

القاهرة - اقترت وزارة التربية والتعليم المصرية، الأحد، بأن 87 بالمئة من أوائل شهادة إتمام مرحلة الثانوية العامة، من مدارس رسمية مجانية، وأن باقي النسبة (13 بالمئة) ذهبت إلى طلاب المدارس ذات المصروفات الدراسية مثل التجريبية والقومية والخاصة والدولية، وبالتالي فإن النسبة الأعلى في التفوق الدراسي والتميز العلمي كانت في المؤسسات التعليمية الرسمية التي تصارع من أجل البقاء من شدة الإهمال.

وتعكس نتيجة البكالوريا أن مدارس البسطاء ما زالت المصدر الأهم لتخريج عقليات علمية قادرة على التغيير الاجتماعي والسياسي بحكم تميزها وتفردتها بسببها استثنائية تؤهلها لقيادة أي حراك مستقبلي. وهو ما تدركه بعض الدوائر السياسية التي لا يستهويها أن تصعد الطبقة المهمشة اجتماعيا، وغير المقتدرة ماديا، لتأخذ مساحة أكبر، مقابل الاهتمام بأبناء الرأسماليين والقربيين من دوائر صناعة القرار لتعاين هؤلاء مع السلطة بشكل أكبر.

ما يعزز هذه القناعة أن الكثير من الوجوه التي يتم الاعتماد عليها في مشروع شباب البرنامج الرئاسي، لإعداد جيل جديد متمرس على القيادة، من خريجي المدارس الخاصة والدولية (أكثرها تابع لسفارات) والاستثمارية المملوكة للحكومة، ونادرا ما يكون بينهم شباب ينتمي إلى أسرة بسيطة أو متوسطة، لأنه بلا خلفية اجتماعية معروفة عن أسرته والبيئة التي نشأ فيها. وترى الكثير من الدوائر الحكومية والسياسية، وحتى الأمنية التي تشارك في صناعة القرار، أن وصول أبناء الطبقات الفقيرة والمهمشة إلى سلم القيادة عموما، قد يتسبب في صدام مزمن للسلطة، بحكم أن السمة الغالبة عند هذه الفئة أنها تكون حرة ومستقلة القرار والكلمة وترفض تلقى التعليمات أو اتخاذ قرارات لا تتفق مع قيمها وعاداتها وتقاليدها. ويفسر ذلك دائما بأن تلك الطبقة لا يوجد ما تخسره، فهي نشأت بالأساس في بيئة اجتماعية يسودها الحرمان من أدنى متطلبات الحياة.

ومن شأن التفوق الدراسي لأبناء المهمشين أن يعرقل احتكار الصفة قيادة الحراك الاجتماعي والسياسي والتأثير في الرأي العام، لأن تميزهم العلمي سوف يقودهم إلى الالتحاق بكليات جامعية تؤهلهم مستقبلا لاعتلاء مناصب حيوية بعيدا عن اضطرابهم للبحث عن قنوات العلاقات والوساطة والمحسوبية ودفع الرشاوى. أي أن وجودهم كقوة تقود التغيير والحراك يفترض أن يكون بالأمر الواقع، سواء كانت هناك إرادة حكومية، أم لا.

وأكد رضا حجازي مساعد وزير التربية والتعليم في تصريح لـ"العرب" أنه "لولا أبناء البسطاء لما كان في مصر عباقرة ونايغون وأمناء على المستقبل، لأنهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وإثبات النفس وتجاوز الصعاب مهما كانت الظروف قاسية، وإذا توافرت لهم نصف إمكانيات باقي الفئات بالمجتمع لتغيرت المعادلة التعليمية في مصر تماما".

وأكد رضا حجازي مساعد وزير التربية والتعليم في تصريح لـ"العرب" أنه "لولا أبناء البسطاء لما كان في مصر عباقرة ونايغون وأمناء على المستقبل، لأنهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وإثبات النفس وتجاوز الصعاب مهما كانت الظروف قاسية، وإذا توافرت لهم نصف إمكانيات باقي الفئات بالمجتمع لتغيرت المعادلة التعليمية في مصر تماما".

وأكد رضا حجازي مساعد وزير التربية والتعليم في تصريح لـ"العرب" أنه "لولا أبناء البسطاء لما كان في مصر عباقرة ونايغون وأمناء على المستقبل، لأنهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وإثبات النفس وتجاوز الصعاب مهما كانت الظروف قاسية، وإذا توافرت لهم نصف إمكانيات باقي الفئات بالمجتمع لتغيرت المعادلة التعليمية في مصر تماما".

وأكد رضا حجازي مساعد وزير التربية والتعليم في تصريح لـ"العرب" أنه "لولا أبناء البسطاء لما كان في مصر عباقرة ونايغون وأمناء على المستقبل، لأنهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وإثبات النفس وتجاوز الصعاب مهما كانت الظروف قاسية، وإذا توافرت لهم نصف إمكانيات باقي الفئات بالمجتمع لتغيرت المعادلة التعليمية في مصر تماما".

أميرة فكري
كاتبة مصرية

القاهرة - اقترت وزارة التربية والتعليم المصرية، الأحد، بأن 87 بالمئة من أوائل شهادة إتمام مرحلة الثانوية العامة، من مدارس رسمية مجانية، وأن باقي النسبة (13 بالمئة) ذهبت إلى طلاب المدارس ذات المصروفات الدراسية مثل التجريبية والقومية والخاصة والدولية، وبالتالي فإن النسبة الأعلى في التفوق الدراسي والتميز العلمي كانت في المؤسسات التعليمية الرسمية التي تصارع من أجل البقاء من شدة الإهمال.

وتعكس نتيجة البكالوريا أن مدارس البسطاء ما زالت المصدر الأهم لتخريج عقليات علمية قادرة على التغيير الاجتماعي والسياسي بحكم تميزها وتفردتها بسببها استثنائية تؤهلها لقيادة أي حراك مستقبلي. وهو ما تدركه بعض الدوائر السياسية التي لا يستهويها أن تصعد الطبقة المهمشة اجتماعيا، وغير المقتدرة ماديا، لتأخذ مساحة أكبر، مقابل الاهتمام بأبناء الرأسماليين والقربيين من دوائر صناعة القرار لتعاين هؤلاء مع السلطة بشكل أكبر.

ما يعزز هذه القناعة أن الكثير من الوجوه التي يتم الاعتماد عليها في مشروع شباب البرنامج الرئاسي، لإعداد جيل جديد متمرس على القيادة، من خريجي المدارس الخاصة والدولية (أكثرها تابع لسفارات) والاستثمارية المملوكة للحكومة، ونادرا ما يكون بينهم شباب ينتمي إلى أسرة بسيطة أو متوسطة، لأنه بلا خلفية اجتماعية معروفة عن أسرته والبيئة التي نشأ فيها. وترى الكثير من الدوائر الحكومية والسياسية، وحتى الأمنية التي تشارك في صناعة القرار، أن وصول أبناء الطبقات الفقيرة والمهمشة إلى سلم القيادة عموما، قد يتسبب في صدام مزمن للسلطة، بحكم أن السمة الغالبة عند هذه الفئة أنها تكون حرة ومستقلة القرار والكلمة وترفض تلقى التعليمات أو اتخاذ قرارات لا تتفق مع قيمها وعاداتها وتقاليدها. ويفسر ذلك دائما بأن تلك الطبقة لا يوجد ما تخسره، فهي نشأت بالأساس في بيئة اجتماعية يسودها الحرمان من أدنى متطلبات الحياة.

ومن شأن التفوق الدراسي لأبناء المهمشين أن يعرقل احتكار الصفة قيادة الحراك الاجتماعي والسياسي والتأثير في الرأي العام، لأن تميزهم العلمي سوف يقودهم إلى الالتحاق بكليات جامعية تؤهلهم مستقبلا لاعتلاء مناصب حيوية بعيدا عن اضطرابهم للبحث عن قنوات العلاقات والوساطة والمحسوبية ودفع الرشاوى. أي أن وجودهم كقوة تقود التغيير والحراك يفترض أن يكون بالأمر الواقع، سواء كانت هناك إرادة حكومية، أم لا.

وأكد رضا حجازي مساعد وزير التربية والتعليم في تصريح لـ"العرب" أنه "لولا أبناء البسطاء لما كان في مصر عباقرة ونايغون وأمناء على المستقبل، لأنهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وإثبات النفس وتجاوز الصعاب مهما كانت الظروف قاسية، وإذا توافرت لهم نصف إمكانيات باقي الفئات بالمجتمع لتغيرت المعادلة التعليمية في مصر تماما".

وأكد رضا حجازي مساعد وزير التربية والتعليم في تصريح لـ"العرب" أنه "لولا أبناء البسطاء لما كان في مصر عباقرة ونايغون وأمناء على المستقبل، لأنهم أكثر قدرة على تحمل المسؤولية وإثبات النفس وتجاوز الصعاب مهما كانت الظروف قاسية، وإذا توافرت لهم نصف إمكانيات باقي الفئات بالمجتمع لتغيرت المعادلة التعليمية في مصر تماما".

